الأمم المتحدة

A/C.4/61/SR.13

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
24 January 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أكاريا ..... (نيبال)

المحتويات

البند ٣٣ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

06-57858 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥.

البند ٣٣ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

١ - **الرئيس:** أبلغ اللجنة بأن البند ٣٣ قد خُصِّص للجنة الرابعة كالعادة، ولكنه خُصِّص أيضاً للجنة السادسة لأن الخبرة القانونية لهذه اللجنة لازمة للنظر في مشروع الاتفاقية المتعلقة بالمسؤولية الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات (A/60/980، المرفق الثالث) التي وضع مشروعها فريق الخبراء القانونيين المعني بضمان مساءلة موظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات عمّا يُرتكب من أفعال إجرامية في عمليات حفظ السلام. وذكر أنه بعد مشاورات مشتركة طلب مكتبا اللجنتين إلى رئيس الجمعية العامة تحديداً أكثر لتوزيع الأعمال التي تدخل في إطار هذا البند.

٢ - ودعا وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إلى تقديم تقرير عن التطوّرات البالغة الأهمية بالنسبة للأمم المتحدة التي حدثت في هذا المجال منذ الاجتماع الأخير للجنة الذي عُقد للنظر في تقريري اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/60/19 و Add.1) ولاعتماد القرارين ٦٠/٢٦٣ و ٦٠/٢٨٩. وأضاف أن وكيل الأمين العام سيكون موجوداً في نهاية الجلسة لإجراء تبادل غير رسمي لوجهات النظر مع أعضاء اللجنة.

٣ - **السيد غويهينو** (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): قال إن مركز حفظ السلام في الأمم المتحدة قد تطوّر في العام الماضي على نحو لم يحدث من قبل حيث يوجد الآن ما يزيد عن ٠٠٠ ٩٣ من حفظة السلام يعملون حالياً في ١٨ عملية، وأن هذا الرقم سيصل إلى ٠٠٠ ١١٢ بعد عملية الوزع التي تجري حالياً إلى لبنان وتيمور-ليشتي، واحتمال إرسال ٠٠٠ ١٤٠ آخرين لعملية في دارفور. وأضاف أن ١١٠ من الدول الأعضاء تسهم بأفراد عسكريين وأفراد شرطة، بعضها لأول مرة، كما يحدث لأول مرة إدراج عنصر بحري في إحدى العمليات.

٤ - وذكر أن مستوى عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة، التي تبلغ ميزانيتها ما يقرب من ٦ بلايين من الدولارات، وما تلقاه من اهتمام دولي أمران غير مسبوقين. وأضاف أن هذا يعكس التزام الدول الأعضاء بالنهج الجماعي في التصدي للصراعات. على أنه ذكر أن هذا النهج كان لا بد فيه من توخي المرونة في الاستجابة في الميدان لبيئات مختلفة جداً - تتراوح من ولاية لإعمال القانون في تيمور-ليشتي، إلى رصد وقف لإطلاق النار في لبنان، إلى مساعدة انتخابية على أوسع نطاق حتى الآن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى تقديم المساعدة في الإنعاش والإصلاح إلى الحكومة الجديدة في هايتي، إلى الانتقال من عملية سلام تتولاها الأمم المتحدة إلى عملية سلام يتولاها الاتحاد الأوروبي في كوسوفو. على أنه أضاف أن مرونة الاستجابة لا تعني عدم اتساق هذه الاستجابة وأن المشاركة العالمية والتنفيذ المحدَّد سيكونان دائماً تحدّياً لا يترك مجالاً للقناعة بما تحقق.

٥ - وذكر أن زيادة الطلب على عمليات حفظ السلام يعكس أيضاً ثقة الدول الأعضاء فيما تحقق من تحسين في تخطيط البعثات ووزعها. وذكر أن أية عملية من عمليات حفظ السلام التي تتولاها الأمم المتحدة يمكن أن تتحقق لها السرعة والفعالية عندما تظاهرها الإرادة السياسية - كما تدل على ذلك العمليات التي تم القيام بها مؤخراً في ليبريا وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب لبنان.

٦ - وقال إن مستوى النشاط غير المسبوق هو دليل آخر على ما تحقق من زيادة الفهم لما تستطيع عملية حفظ السلام

أن تقوم وما لا تستطيع أن تقوم به. وأضاف أن عملية حفظ السلام ليست على الإطلاق بديلاً لعملية سياسية ولا لجهود الحكومة لتحقيق السلام. وضرب مثلاً لذلك بالقيادة الوطنية التي أبدتها أول رئيسة دولة انتُخبت في أفريقيا، وهي رئيسة ليبريا التي عملت في شراكة قوية مع بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المؤيدين الدوليين.

٧ - وذكر أن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة قد أصبحوا أكثر قدرة على العمل مع غيرهم بفضل زيادة التقدير للجهد المطلوب من كثير من ذوي الأدوار الدوليين وكثير من القطاعات من أجل الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام مع تغيُّر احتياجات البلد وتغيُّر آفاقه. وقال إن أوضح مثل للطلب على العمل المشتَرَك مع المنظمات الإقليمية، على سبيل المثال، هو الشراكة بين إدارة عمليات حفظ السلام والاتحاد الأفريقي، وخاصة في السودان، وهي الشراكة التي أدت إلى تكوين الجانبين لفريق عمل مشتَرك متكامل. وقال إن التعاون مع الاتحاد الأوروبي قد ظل يتطور في نفس الوقت على نحو غير مسبوق، كما حدث بالنسبة لمساعدة تأمين الانتخابات التي قدمها الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو في الوجود العسكري الذي يقوده حلف شمال الأطلسي في كوسوفو وأفغانستان حيث لا يوجد للأمم المتحدة سوى وجود مدني.

٨ - وقال إن المسألة الآن هي الاستجابة للطلب العالمي على عمليات حفظ السلام. وذكر أن هذه الاستجابة ستؤثر على عمليات حفظ السلام مستقبلاً وعلى السلطان الأدبي للأمم المتحدة وعلى حياة الملايين. وأضاف أن هذه الاستجابة يجب أن تركِّز على أولويتين استراتيجيتين.

٩ - وقال إن الأولوية الأولى هي إدارة أجهزة حفظ السلام إدارة فعَّالة بمزيد من الكفاءة المهنية ومن الفعالية وفقاً لبرنامج الإصلاح الذي عرضه في العام السابق في الوثيقة المعنونة ''عمليات السلام، ٢٠١٠''. وقال إنه تحقق تقدُّم في عددٍ من المجالات في العام الماضي.

١٠ - وقال إنه في مجال الموظفين، على سبيل المثال، فإن أهم خطوة في خطة الإصلاح هي توفير كادر مؤلّف من ٢ ٥٠٠ من حفظة السلام المدنيين المؤهلين وذوي الخبرة ممن تلقوا تدريباً في قواعد المنظمة والذين سيتم الاحتفاظ بهم من بعثة إلى بعثة ويوفِّرون للأمم المتحدة لأول مرة قاعدة ثابتة من خبراء الإدارة الوسطى اللازمين لأية عملية ميدانية. وأضاف أن هذا الاقتراح معروض الآن على الجمعية العامة كجزء من مجموعة عناصر الإصلاح المقدمة من الأمين العام.

١١ - وقال إنه لا تقل عن ذلك أهمية نوعية الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والحد الأدنى لعددهم ممن كانوا محل طلب كبير في العمليات التي بدأت مؤخراً. وذكر أن تعيين أفراد قدرة الشرطة الاحتياطية يجري الآن على قدم وساق وأنه سيتم، في مرحلة أولى، تعيين ٢٥ من المهنيين الممتازين بحلول منتصف عام ٢٠٠٧. على أنه أضاف أن العبء الذي يتحمله المقر في إدارة أكبر ثاني عملية وزع عسكري في العالم بواسطة ١٢ فقط من المخططين المهنيين هو عبء ضخم وأنه يتعيّن على الجمعية العامة أن تتناول مسألة تعزيز الشعبة العسكرية بالإدارة كمسألة ملحّة.

١٢ - وقال إن الأداء الفعّال لأي فرد من أفراد حفظ السلام يتوقف بطبيعة الحال على ما يتلقاه هذا الفرد من تدريب. وأضاف أنه تم في العام الماضي إعداد وتقديم دورات تدريبية أفضل من خلال دائرة التدريب المتكامل والفريق الموجود في برنديزي، وأن عنصراً رئيسياً في ذلك هو تدريب وتعيين القادة الميدانيين المؤهلين تأهيلاً عالياً.

١٣ - وقال إن من الشواغل المستمرة أمن وسلامة أفراد حفظ السلام. وأضاف أن الدائرة تعمل في تعاون وثيق مع الإدارات الأخرى ومع الهياكل الميدانية لتقدير المخاطر

والتخفيف منها وأنها تستكشف مدى فائدة الرصد التقني في المناطق ذات الخطورة الخاصة وإن كانت مسألة السلامة ما زالت مسألة خطيرة.

١٤ - وفيما يتعلق بالعقيدة، قال إن الإدارة تقوم الآن بوضع إطار لإدماج الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مبادئ توجيهية لسياسة يمكن تنفيذها. وذكر أنه عندما يتم الانتهاء من وضع هذا الإطار فإن وثيقة السياسات الأساسية التي تحدّد المبادئ والأهداف والشروط الأساسية لنجاح وزع عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة والانتهاء منها ستحل محل المبادئ التوجيهية العامة جداً لعمليات حفظ السلام التي يرجع تاريخها إلى عام ١٩٩٥. وأضاف أن الإدارة قامت أيضاً بإنشاء شبكة مشتركة يمكن الوصول إليها من جميع البعثات البالغ عددها ١٨ بعثة والتي يمكن من خلالها تقاسم المعلومات وتبادلها فيما بين جميع أفراد البعثات؛ وقال إن صيغة مطوّرة تتيح الحصول على التعليقات من الميدان ستكون متاحة عمّا قريب.

١٥ - وقال إنه تبيّن للإدارة أنه يتعيّن عليها أن تأخذ بنهج الفريق المتكامل في إطار تنظيمي قوي لإدارة موظفيها الكثيرين المنتشرين في أماكن متعددة. وذكر أنه بعد مراجعة قام بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ستقوم الإدارة بوضع مقترحات محددة لتعزيز القدرة على الإدارة كما ستقوم باستعراض على نطاق الإدارة لعملياتها التجارية.

١٦ - وقال إن الإدارة، سعياً منها إلى تعزيز ثقافة المساءلة بها، قد زادت قدرتها على الاكتشاف المبكر للمسائل المتعلقة بالسلوك. وأضاف أنه أنشئت في المقر وفي ثماني بعثات أفرقة للسلوك وللانضباط وأنه يجري إنشاء أفرقة إضافية. وذكر أنه تم تعميم مبادئ توجيهية في الميدان تتناول كيفية التصرف في حالات سوء السلوك وأنه تم وضع نظام في المقر خاص بتتبع هذه الحالات والتحقيق فيها. وأضاف أنه يجري وضع مبادئ توجيهية ومعايير للسلوك وأنه يجري تنقيح مشروع مذكرة التفاهم النموذجية بشأن توفير القوات. وأضاف أن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ستجتمع مرة أخرى في دورة مستأنفة للنظر في مسألة الاستغلال الجنسي.

١٧ - وقال إنه تم إصلاح عمليات الشراء من خلال تبسيط نظم الشراء وتحسين الرقابة عليها. وذكر أنه تم إنشاء فريق لاستعراض الاحتياجات كما تم إنشاء مكتب خاص لتقديم المشورة للبعثات فيما يتعلق بالشراء الميداني، كما تم إعداد تدريب متخصص للموظفين المسؤولين عن عمليات الشراء. وأضاف أن زيادة تجميع الموارد الإقليمية في مجال السوقيات والتوسع في الاستعانة بالجهات الخارجية قد أديا إلى زيادة الكفاءة. وقال إنه تم استعراض أسلوب إدارة المعلومات في الإدارة وأنه عندما يتم تنفيذ الأسلوب الجديد سيكون هناك نظام على نطاق المنظمة ييسِّر الإدارة الشاملة للبيانات والتحقق منها.

١٨ - وقال إن الأولوية الاستراتيجية الثانية للإدارة هي الوصول بالأوضاع إلى حدٍ لا تكون عنده حاجة إليها. وذكر أنه يتعيَّن تعزيز الظروف التي تساعد على استمرار الانسحاب حتى تستطيع الإدارة أن تواجه المطالب الجديدة. وقال إن المشاركة السياسة المعززة من جانب ذوي الأدوار على الصعيدين الدولي والوطني هي عادة أسرع طريق إلى الخروج في ظروف قابلة للاستمرار. وقال إنه لكي تقلل الإدارة العبء الملقى عليها وتكفل الاستقرار الدائم بعد الانسحاب يلزمها زيادة التركيز على مهمتها الأساسية وأن تزيد وتحسِّن دعمها لإنشاء مؤسسات وعمليات الأمن الوطنية القابلة للاستمرار.

١٩ - وقال إنه لا سبيل إلى النجاح في إصلاح قطاع الأمن ما لم يكن هذا الإصلاح جزءاً من استراتيجية أمن وطنية شاملة تشمل إعادة البناء المبكر، والإدارة الفعالة، وحقوق

الإنسان، والقابلية للاستمرار. وذكر أن مشاركة الدول الأعضاء والجهات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية ستكون حيوية بالنسبة للإصلاح الكلي القابل للاستمرار في قطاع الأمن. على أنه أضاف أنه ما لم تحسِّن الإدارة معدل ونوعية مساهمتها في هذا الإصلاح الأوسع فإن عمليات حفظ السلام ستصبح عمليات ممتدة أو، وهذا هو الأسوأ، يقتضي الأمر البدء فيها من جديد.

٢٠ - وقال إن تخفيض عدد عمليات حفظ السلام يعني أيضاً تعزيز الشراكات. وذكر أن الشراكات الفعالة تكمِّل جهود الإدارة من خلال الإسهام بعناصر مثل الإنعاش الاقتصادي وتحقيق إعادة الاندماج الطويل المدى، وهي أمور أساسية لبناء السلام في ظروف ما بعد الصراع ولكن الإدارة لا تملك القدرة اللازمة للنهوض بها. وأضاف أن البرمجة المشتركة مع كيانات منظومة الأمم المتحدة هي وسيلة أكثر كفاءة لاستخدام الموارد الجماعية وإن كانت لا تزال ظاهرة جديدة تُحد منها القواعد التنفيذية. وأضاف أنه يتعيَّن على الإدارة تنقيح القواعد التي تعوق التعاون العملي وأن توفر مزيداً من الحوافز لشركاء الأمم المتحدة من أجل زيادة برامجهم المنسَّقة. وقال إن الاستعراض المشترك بين الوكالات لعملية التخطيط المتكامل للبعثات قد زادت فرص اكتشاف فرص البرمجة المشتركة وزادت الاتساق في النهج الذي تأخذ به الإدارة. وأضاف أن المبادئ التوجيهية ومواد التدريب يجري إعدادها من أجل تنفيذ السياسة المنقحة لعملية التخطيط المتكامل للبعثات.

٢١ - وقال إنه في تحوّل للمنظور أصبح حفظ السلام ينظر إليه على أنه نشاط أساسي من أنشطة الأمم المتحدة، وهذا ينعكس في المشاورات الجماعية وفي التطورات العملية التي تتم في الميدان. وأضاف أن الدول الأعضاء ستبدي مبادرات كبيرة بالنسبة للنهج الجديد، وإن كان الحافز الأكبر لزيادة فعالية ونشاط إدارة عمليات حفظ السلام هو مطالبة شعوب العالم بالحق في عيش يتوافر فيه الأمن الأساسي والكرامة الأساسية. وأضاف أن الوثيقة المعنونة ''عمليات السلام، ٢٠١٠'' هي خريطة الطريق التي ينبغي اتباعها لتحقيق أهداف الإدارة لأن هناك الكثير الذي ما زال يتعيَّن القيام به على الرغم مما تحقق من تقدم. وأعرب عن أمله في أن تواصل اللجنة دعمها لرؤيته الاستراتيجية العامة لعمليات حفظ السلام التي تتولاها الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٠/٤.